الأسباب والدوافع التي ساهمت في الانتفاضة التونسية

The reasons and motives that contributed to the Tunisian uprising

نش حمزة [1*]،
قاتل إلهام[2]،
[1] جامعة أحمد بن يحي الونشريسي،
hamzaneche@hotmail.fr
[2] جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي،
ilhem.gatel@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/10/09 تاريخ النشر: 2020/11/02

ملخص :

تسعى هذه الورقة إلى دراسة المتغيرات الأساسية المكونة للنظام السياسي التونسي وفحصها وتحليلها قصد اكتشاف العناصر الجوهرية فيه وفهم العلاقات التي تربط بينهما، والأسباب الحقيقية التي أدت إلى انسداد النظام وفشله على أكثر من صعيد، وكل ذلك من أجل تكوين قاعدة أولية وأساسية تسمح لنا بمتابعة تطورات هذه العناصر عبر الزمن والمراحل التي تنتقل في إطارها .

وذلك من خلال التطرق إلى أهم الأسباب والدوافع التي ساهمت بشكل أو بآخر في الانتفاضة التونسية، ومن الأكيد أن هذه الأسباب قد اختلفت بين أسباب سياسية وأخرى اجتماعية ، ناهيك عن الدوافع الاقتصادية والثقافية، كل هذه المسببات والدوافع مجتمعة كانت كفيلة بأن تخلق رغبة لدى المواطن التونسي في التغيير.

الكلمات المفتاحية: التغيير السياسي، الربيع العربي، تونس، الدوافع والأسباب.

Abstract: This paper seeks to study the basic variables that make up the Tunisian political system, examine them and analyze them in order to discover the essential elements in it and understand the relations that bind them together, and the real reasons that led to the blockage and failure of the system on more than one level, and all this in order to form a preliminary and basic basis that allows us to follow these developments Elements through time and the stages within which they move.

This is by addressing the most important causes and motives that contributed in one way or another to the Tunisian uprising, and it is certain that these reasons differed between political and social reasons, not to mention the economic and cultural motives. All these causes and motives together were enough to create a desire among the Tunisian citizen for Change.

Keywords: Political change, the Arab Spring, Tunisia, the motives and causes.

*مؤلف المقال

1- **مقدمة:**

لا جدال في أن الثورة التونسية لم تكن مفاجئة للشعب التونسي، وأسبابها جاءت نتيجة لتراكمات تفجرت مرارا في صورة انتفاضات مختلفة الشدة، اشتعلت خلال السنوات الثلاث السابقة للثورة الكبرى، حيث طالب فيها المتظاهرون بالشغل والعيش الكريم، ونددوا بجميع مظاهر الفساد والاقصاء والتهميش، وهذا ما سوف نتطرق اليه في هذه الورقة معالجين بذلك الإشكال التالي: **ما هي أهم الأسباب والدو افع التي ساهمت بشكل كبير في الانتفاضة التونسية؟.**

سنحاول تناول الاسباب والدوافع التي ساهمت بشكل كبير في تجسيد هذه الانتفاضة التي انطلقت شرارتها يوم الجمعة17ديسمبر2010 تضامنا مع الشاب البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده بنفس التاريخ.

أولا:الدو افع السياسية:

تعددت الأسباب ما بين سياسية واقتصادية واجتماعية، وفي كل منها تبدو ملامح الفساد والحكم السلطوي والبعد عن الديمقراطية والحكم السديد وارتباك القيادة السياسية، وعدم استشعارها بحس الشعب ومطالب الجماهير، ومن هنا يتبادر الى أذهاننا السؤال عن الدوافع السياسية التي حركت الجماهير لتثور عن الرئيس بن علي؟ وهذا ما سوف نجيب عنه بنوع من التفصيل في هذا المطلب.

اتسم نظام بن علي بعدة سمات بدت واضحة على السنوات الاخيرة من حكمه حيث وفرت الارض الخصبة لاندلاع الانتفاضة الكبرى ومن اهم هذه السمات نذكر ما يلي:

- اتساع الفجوة بين الشعب والنظام، وتصاعد رفض الشعب للسلطة الحاكمة، ويرجع ذلك الى السياسة الممارسة من طرف الرئيس زين العابدين بن علي من خلال لجوئه الى تطبيق الحكم السلطوي الذي عمر طويلا خاصة بعد تعديل الدستور عام1999.

-فقدان الشرعية، سواء كانت دستورية أو وظيفية إذ لجأ تعديل الدستور مع حلول كل استحقاق انتخابي لتبرير مروه للسلطة، وكذا تقاعسه عن خدمة الشعب وحمايته من شبح البطالة، وغلاء الأسعار وغياب الأمن[1]

- عدم نزاهة الانتخابات: اقصاء التداول على السلطة من خلال التناقض الصارخ بين ما نص عليه الدستور وبين الواقع، حيث يقر الدستور التونسي على ضرورة التداول على السلطة، غير ان الواقع يبين غير ذلك والدليل على ذلك النسب الخيالية التي يتحصل عليها بن علي في الانتخابات التي تنظم سواء التشريعية والرئاسية منذ توليه منصب رئاسة الجمهورية ويتعلق الأمر بالانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام 1989، حيث عرفت هذه الاخيرة تواجد جميع الاحزاب غير ان تحايل السلطة على هذه الاحزاب من خلال اعطاء الحزب الحاكم المشروعية كشرط سابق قبل خوضها الانتخابات، وفي ذات السياق ما تعلق بنفس الانتخابات لعام 1994، حيث عرفت هذه الانتخابات مشاركة ستة احزاب سياسية غير ان الكفة كانت في النهاية لصالح زين العابدين بن علي بنسبة99% من أصوات الناجيين[2]. ويتعلق الامر كذلك بالانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام1999 وقد عرفت هذه الانتخابات مشاركة 3أحزاب سياسية هنا ما يطرح شكوك حول عزوف الاحزاب الاخرى عن الدخول الى المعترك السياسي وهذا احيانا منهم مسبقا بنتائج الانتخابات لصالح النظام الحاكم إذ تحصل بن علي على نسبة99% من اصوات الناخبين، لتليها الانتخابات الرئاسية والتشريعية

لعام2004، والتي حصل بن علي على نسبة94.58% من اصوات الناخبين لتأتي المحطة الاخيرة في تاريخ بن علي الى آخر انتخابات قبل الثورة لعام2009 والتي تحصل من خلالها على نسبة89.62% من أصوات الناخبين.

ان المتبع الى المحطات الانتخابية التي شهدتها تونس منذ1989، نلاحظ استحواذ بن علي على اصوات الناخبين محتلا بذلك المرتبة الاولى في كل استحقاق وهذا يبقى الاشكال مطروح؟؟

-التناقضات الداخلية: فمع السنوات الاخيرة، وبالرغم ما بذله النظام من جهود للحفاظ على بقائه، إلا أن علامات الشيخوخة بدأت واضحة على أدائه إذ دب في احشائه الخلاف والصراع على السلطة والنفوذ، وظهر الأثرياء الجدد في ظل فقر، وتهميش لأغلب فئات الشعب.

السيطرة العائلية على الحكم: قد يكون من المفيد الى التطرق للسيطرة الواضحة المعالم للشعب التونسي لعائلة الرئيس بن علي وعائلة زوجته "ليلى الطرابلسي" على مقاليد الحكم، إذا استطاعت هذه الاخيرة فرض سيطرتها من خلال سن قوانين على المقاس من اجل السيطرة والحصول على امتيازات، وفي مقدمتها القروض الضخمة بدون ضمان كل هذا أدى الى تحويل المؤسسات العامة الى ملكية خاصة يستولي عليها المقربين اليهم.

الاتجار بالأعمار: في صيف2010 قدم النظام اقتراحا خطيرا تمثل في تمديد سن التقاعد الى65سنة، بما يعني تعميق ازمة البطالة، وممارسة الضغط على العمال البسطاء بعدما اقدم على بيع اكبر الشركات الوطنية للخواص.

اقدام الشاب البوعزيزي على اضرام النار في جسده شجع التونسيين على الانتفاضة بصورة عفوية في شتاء ديسمبر2010، وما زاد ذلك قوة الانضمام المبكر للجهات النقابية والسياسية الى صفوف المتظاهرين في الولايات الداخلية ثم العاصمة، وبخاصة نقابات العمال وعلى رأسها الاتحاد التونسي للشغل وكذا الاسلامين والحزب الديمقراطي التقدمي وفصائل أخرى كثيرة، كما ان الاجهزة الامنية والعسكرية لعبت دورا مميزا في حقن الدماء ومنع سقوط المزيد من الضحايا.

اللا توازن بين السلطات: ان اهم ما يتميز به النظام السياسي على انه لم يتضمن نصوصا لازمة لتحقيق نوع من التوازن بين السلطات، حيث نجد السلطة التنفيذية مركزة في شخص الرئيس ولها جميع الصلاحيات والاختصاصات لتأتي بعدها السلطة التشريعية التي تعتبر مؤسسة تابعة للسلطة التنفيذية التي منحت صلاحيات واسعة للرئيس هذا ما جعله يتحكم في زمام الامور خاصة المتعلقة بالجانب السياسي، وهو ما يعتبر انتهاكا لمبدأ الفصل بين السلطات المؤسس لنظام جمهوري وجعله خرقا للدستور الذي يكرس ارساء الحكم الفردي المطلق.[3]

ثانيا: الدو افع الاقتصادية

ولئن كانت الاوضاع الاجتماعية و الاقتصادية سببا في انفجار هذه الثورة فإن البعد السياسي كان حاضرا في اهدافها ومسارها، ذلك ان شعار شباب الثورة هو :شغل حرية كرامة وطنية فالشغل يعني وضع حد للبطالة المتفاقمة في اوساط الشباب[4] وخاصة من حاملي الشهادات العليا الذين أصبحوا يلجؤون للعمل كباعة متجولين في الاسواق، ولاسيما في المحافظات الجنوبية الاكثر فقرا وانعداما لفرص العمل يمكن ان نلخص أهم الاسباب الاقتصادية التي ساهمت في قيام الثورة التونسية في النقاط التالية:

1. عرف الاقتصاد التونسي نمو ضعيفا خلال السنوات الثلاث الاخيرة قبل قيام الثورة 3% سنويا وشهد تراجعا حادا خصوصا مابين2009-2010 [5] ويرجع هذا التراجع لعدة عوامل منها انعكاس الازمة الاقتصادية والمالية على الوضع الداخلي وهو ما انعكس سلبا على عدة قطاعات مثل قطاع السياحة.

2. نتيجة للعنصر السالف الذكر، وما انجر عن تداعيات الازمة الاقتصادية والمالية انعكس سلبا على سوق العمل هذا ما دفع الى انتشار الآفات الاجتماعية وعلى سبيل المال انتشار العصابات للسطو على الممتلكات وتهديد اصحابها وظهور المحسوبية التي ادت الى عدم تكافؤ الفرص بين افراد الشعب الواحد، والى وضع الرجل غير المناسب في المكان او المنصب الذي لا يستحقه.

3-التمييز في تنمية أراضي الدولة، ما يحسب على النظام التونسي في هذا المجال هو التركيز والاهتمام بتنمية الشريط الساحلي، وإهمالها في محافظات الجنوب هذا ماأدى الى تدهور الأحوال الاقتصادية في محافظات الجنوب هذا ما أدى الى تدهور الأحوال الاقتصادية في محافظات الجنوب وتسجيل الاختلال الذي أدى الى عدم التوازن الجهوي بين مناطق الجمهورية كل هذا شجع سكان الجنوب على الاقتصاد الموازي الذي يعتمد على التهريب بالدرجة الاولى، وعدم دفع الضرائب، حيث اصبحت المناطق للحدود الليبية والجزائرية هي الاكثر في عمليات التهريب[6].

-وفي مقابل ذلك كان على الدولة أن تبحث عن حلول جذرية لهذه المشاكل من خلال ايجاد حلول اقتصادية للتخلص من هذه المساوئ والمشكلات التي تسود المجتمع، بل جعلت الحلول الامنية من خلال ممارسة القمع على الشعب وهو ما زاد الطين بلة كل هذا زاد من كراهية النظام والدعوة الى رحيله.

-التوزيع الغير المتكافئ للاستثمار، حيث نجد المناطق الساحلية تستحوذ على اعلى نسبة من الاستثمارات الاقتصادية ، إذ تحتل نسبة80% من حجم الاستثمارات الحكومية التي تم انجازها منذ الاستقلال، في حين نجد المناطق الداخلية لا تتجاوز نسبة الاستثمار فيها20%[7] وهو ما انعكس سلبا على الوضع الداخلي للمناطق الداخلية.

- التوجه نحو خوصصة الممتلكات العمومية خاصة القطاعات الاستراتيجية (الاسمنت، الكهرباء، الغاز، الاتصال، النقل)وهو ما ادى استحواذ الرأسمال الاجنبيب75% من عاندات هذه الخوصصة، إذ تشير بعض الاحصائيات ان عملية الخوصصة شملت136 مؤسسة ما بين شتى 1997-2000[8] هذا ما مكن المستمرين الاجانب من التحكم في الاقتصاد التونسي، وأصبح مصير البلاد برمتها بيدهم، وهو ما أثر على الشعب التونسي خاصة المستوى المعيشي نتيجة تأثير السياسات الدولية المنتهجة.

-ادى برنامج الاصلاح الهيكلي والذي اعتمدته تونس الى ارتفاع المديونية الخارجية خلال العقدين الاخرين، حيث بلغ اجمالي الدين عام2006 نحو57.8 مليون دينار أي ما يمثل نسبة14.04% من الناتج الداخلي الخام يتوزع بين دين داخلي نسبة63.1% ودين خارجي بنسبة36.9%

- انعكاسات الازمة الاقتصادية العالمية خاصة الازمة التي اجتاحت دول الاتحاد الاوروبي التي يرتبط الاقتصاد التونسي باقتصادها ارتباطا وثيقا وهو ما اثر على الاقتصاد التونسي حيث شهدت السنوات الاخيرة خاصة 2009.2010 نمو اقتصاديا ضعيفا وصل الى نسبة 3.8 [9]% وفي مقابل ذلك تسجيل ارتفاع متوسط التحكم المالي مسجلا بذلك قبل اندلاع الثورة نسبة 45 % كل هذا ادى الى ضعف القدرة الشرائية للمواطن خاصة الطبقة الضعيفة والمتوسطة العاطلة عن العمل

- في عهد الرئيس بن علي تحكم في الاقتصاد التونسي. ثلاث عائلات هي : الطرابلسي (عائلة زوجة الرئيس) وبن عياد (عائلة الرئيس) وبن بدر (صهر الرئيس) وكلها عائلات متصاهرة وقد نجحت هذه العائلات في اغلاق سوق العمل وتمكنت من التحكم في سوق العمل و الاقتصاد التونسي تحكما كاملا وهو ما ساهم بشكل كبير في ارتفاع معدلات الفساد اذ كشف في هذا المجال كل من الكاتب ((نيكولايبو)) والصحفية ((كاترين كراسيه)) في كتابهما ((حكمة قرطاج)) الذي صدر عام 2010 بفرنسا الذي تناول سيطرة عائلة الطرابلسي على مشاريع استثمارية ناجحة وكذا تنصيب افراد العائلة في مناصب حساسة من اجل استغلال النفوذ وتوظيفها كميليشيات خاصة تتجسس على المواطنين خاصة في السنوات الاخيرة [10]

- ومن المفيد في ختم رسم الصورة الاقتصادية قبل الثورة يتضح معاناة الشعب التونسي من البطالة والفجوة الاجتماعية والجهوية، ومن نظام سياسي خانق، ومن جهة أخرى حقق البلد بعض التقدم في مجال النمو، وفي تقليص الفقر خلال العقدين الماضين، غير أنه لم يستطيع التغلب على الارتفاع المستمر في معدل البطالة (13.3%) عام 2009 بموجب الإحصائيات الرسمية. ولا على التذمر المتزايد من الأوضاع السياسية، وقد أثرت هذه الأوضاع تأثيرا رئيسا في المواطنين من الشباب والمتعلمين، اذ بلغت النسبة الفعلية 30% لدى الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20و24 سنة، وكذا 25 % لدى الشباب خريجي الجامعات[11].وهذا ما أدى بهذه الفئة إلى تشكيل نقابة تحت مسمى اتحاد أصحاب الشهادات العاطلين عن العمل والتي تأسست في 26 ماي 2006، حيث يضم خريجي المعاهد العليا والمؤسسات الجامعية، وقد جاء تشكيل هذا الاتحاد رغبة من هذه الفئة التي عرفت تضخما في عددها، حيث بلغ عدد الطلاب ما يقارب 500 الف تخرج منهم ما يقارب 70 الف لم يحالفه الحظ بالظفر بمنصب قار في القطاع العمومي او حتى في القطاع الخاص، هذا ما جعل الاتحاد منذ تأسيسه ينظم العديد من الوقفات الاحتجاجية، غير انه نتيجة للخلافات الداخلية في اوساط قياداته، وكذا الدور الامني في ذلك[12] فقد تراجع دوره مقارنة مع بداية تأسيسه الذي خلق حراك اجتماعي مشهود.

ثالثا: الدو افع الاجتماعية والثقافية

- شهدت تونس خلال السنوات الاخيرة، تراجع الطبقة الوسطى في المجتمع بسبب غلاء المعيشة، وصعوبة العيش في المدن الكبرى لذوي الدخل المحدود ووفقا للمؤشر الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ESCP) لعام 2000 الذي يشير بان نسبة 14.8 % من سكان الجمهورية التونسية يعانون حرمانا من حقوقهم بنسبة تزيد عن المعدل الطبيعي، حيث قدم قياسات لدرجة الحرمان في عدة مجالات اهمها: سوء التغذية لدى الاطفال، البطالة، انعدام الامان الوظيفي، معدلات الموت المبكر، تلوث المياه، الامية، التسرب من المدارس، وزادت هذه النسبة لتصل في ولايات الوسط الغربي الذي يضم نحو ربع السكان الى ما بين 22 و25 % لتليها ولايات الشمال الغربي الذي يضم نحو 19.3 % من عدد السكان، وكانت النسب ايضا فوق مستواها الطبيعي في الولايات الجنوبية الشرقية وفي الولايات الوسطى[13]

- وفي مقابل ذلك نجد الاحصائيات الرسمية تشير الى ارتفاع الدخل الفردي الى ما يفوق 4000 دينار سنة 2006 مقابل 970 دينار سنة 1986وهو ما يؤكد على ان الدخل الفردي تضاعف الى 4 مرات وهو ما جعل الرئيس بن علي يتفنن بالتباهي بنجاح السياسات الاجتماعية في احتواء الفقر، في حين نجد الواقع الاجتماعي المعيشي خاصة المناطق الداخلية التي استبعدت من قواعد النجاحات الاقتصادية المفتوحة على السياحة والصناعات التصديرية[14] توصي بان النسب المصرح بها لم تشمل هذه الفئة المهمشة والتي عمت الفوارق بين مختلف الفئات الاجتماعية، وبين مختلف المناطق،

حيث تمثل مشاكل الشغل والبطالة اهم المشاكل التي تثير مكونات المجتمع التونسي والدولة، اذ اصبحت احدى مقدمات التهميش والاقصاء وتعطيل اليات الاندماج الاجتماعي وهي كالتالي:

1- البطالة:

اذ تعتبر من أكبر الظواهر انتشارا في اوساط المجتمع التونسي منذ الاستقلال، غير ان مفهوم البطالة اتسع في الآونة الاخيرة بشكل مذهل يشمل حاملي الشهادات الجامعية خاصة في المناطق الداخلية للبلاد والدليل على ذلك أن شرارة الثورة كانت من المناطق الداخلية وحسب الاحصائيات الرسمية التي بينت أن نسبة العاطلين عن العمل لا يتجاوز 14 % من هم في سن العمل، غير ان الواقع يوضح غير ذلك، فبعد الثورة اتضح ان نسبة البطالة في تونس بلغت29.8% سنة 2009.وهو ما يؤكد الاختلال بين العرض والطلب في سوق العمل، وهذا راجع بالدرجة الاولى الى السياسة التعليمية المنتهجة التي تعتمد على الكم اكثر من الكيف[15]، وهو ما انعكس سلبا على الوضع الداخلي للمجتمع التونسي من تفشي لظاهرة البطالة وكذا انتشار ظاهرة الفقر والطبقية الى جانب تفشي المحسوبية والرشوة والفساد افي المجتمع التونسي، وهو ما يوضحه التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2010، حيث احتلت تونس المرتبة 62 من حيث الفساد.

وفي مقابل ذلك فقد سعت الحكومة التونسية للتخفيف من حدة البطالة التي تعاني منها المجتمع التونسي الى تنفيذ عدد من المشاريع لهذا الفرض والتي من بينها مشروع الخارطة الصناعية الجديدة والهدف منه تنمية المناطق الداخلية، وكذا مشروع تنمية مناطق الوسط الغربي والشمال الغربي، غير ان الاختلال بقي قائما وكان سببا مباشرا في تفجير الثورة.

2-السياسة التعليمية المتدنية:

عملت الحكومة على استهداف النظام التعليمي وتطويعه لتجفيف المنابع الدينية والثقافية، والعمل على زوال الحس الديني والاخلاقي، مما ادى الى تفشي الانحلال الاخلاقي، كما قامت الحكومة بدمقرطة الجامعات وتشييد جامعات داخل كل ولاية تقريبا مما ادى الى الاختلال بين العرض والطلب، فأصبحت الجامعات التونسية تعيش ضغوط التكوين، ولم يعد الاقتصاد التونسي بمختلف هياكله قادرا على استيعاب تلك الجامعات حيث وصل عدد مؤسسات التعليم العالي التونسي الى200مؤسسة ما بين2008-2009، غير أن الإشكال المطروح يتمثل في عدد المتخرجين الجامعيين بمختلف الشهادات العلمية(80الف متخرج) وعجز اقتصاد البلاد بقطاعيه العام والخاص على استيعابهم[16]، نتيجة الكم الهائل للطلبة المتخرجين، من جراء القرار بهدف الى اقرار "حق التلميذ في النجاح" الذي ساهم في تدني المستوى التعليمي، وهو ما انعكس بدوره على صعوبة حصول المتخرجين من التعليم على عمل نظرا لضحالة مستواهم التعليمي، إضافة الى عدم سعي الحكومة الى ربط مناهج التعليم ومتطلبات العمل، ما أدى الى ارتفاع نسبة البطالة من جانب وعدم حصول متطلبات العمل من جانب آخر.

تحتل تونس الصدارة في نسبة التعليم مقارنة بالدول المغاربية، ورغم ذلك فقد بلغت نسبة الأمية فيها 19% زد على ذلك معاناة المناطق الريفية النائية[17]من ارتفاع نسبة الامية خاصة في فئة الاناث كما ادى الخناق الذي فرضه النظام السياسي التونسي على الممارسات الدينية الى احتقان الشعب التونسي[18].

خاتمة:

تمثل الثورة التونسية نقطة تحول في تاريخ تونس السياسي، وذلك من خلال سعيها لإحداث القطيعة بين مرحلة اتسمت بالاستبداد والقمع، وتهميش للمجتمع المدني وتقييد حرياته، ومرحلة التغيير السياسي التي شاركت فيها القوى السياسية والمجتمعية الساعية الى الانتقال الديمقراطي، وتحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

قائمة المراجع:

1- المصري، صلاح الدين . "ثورة 17ديسمبر في تونس السباق التاريخي والمقالات"، في **ثورات قلقة: مقاربات سويسر-إستراتيجية للعراك العربي**، لمجموعة باحثين . بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط.1، 2012.

2- درويش، محمد فهمي . **مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد** . القاهرة : دار النهضة العربية، ط.1، 2010.

3- درويش، محمد فهمي . **مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد** . القاهرة : دار النهضة العربية، ط.1، 2010.

4- بن يونس، كمال . "التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"، **مجلة السياسة الدولية (القاهرة)**، ع. 184، أفريل2001.

5- سعدي، رنا العاشوري . " التجربة الديمقراطية في تونس:هاجس متأصل ومسار متعثر آراء ومناقشات"، **مجلة المستقبل العربي**، ع.423،أفريل2014.

6- **أسباب الثورة**، في: http://www.moqatel.com/openshare/behouth/siasia21/thura tunis/sec07.doccvt.htm.

7- الفيلالي، مصطفى وآخرون. **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خط الطريق**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012.

8- لبيض، سالم . "الأزمات الاجتماعية والسياسية وإدارتها: تونس1957-1987"، مجلة تونس علوم إنسانية (تونس)، ع.18(فيفري2005)، في:**http://www.alhiwar.net/shownews.php?=13181**

9- مالكي، محمد وآخرون. **ثورة تونس : الأسباب والسياقات والتحديات** . بيروت: المركز الغربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، 2013.

10- حامي الدين، عبد العالي . **الثورة الشعبية في تونس: مدى قابلية النموذج للتعميم**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011.

11- صديقي، العربي . **تونس: ثورة المواطنة، ثورة بلا رأس** . الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، 2011.

12- جمال بوعجاجة . **الثورة التونسية والمسألة الدينية 23يوليو2013**، مركز الجزيرة للدراسات، في: http://www.addthes.com.

13- عبد النور، ناجي. " الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثالثة من التحرير السياسي"، **المستقبل العربي**، ع. 387، 2011.

الهوامش:

[1]- صلاح الدين المصري، **"ثورة 17ديسمبر في تونس السباق التاريخي والمقالات"**، في. **ثورات قلقة: مقاربات سوسيو-استراتيجية للعراك العربي**، لمجموعة باحثين(بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط1، 2012)، ص.340.

[2]- محمد فهمي درويش، **مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد** (القاهرة : دار النهضة العربية، ط1، 2010)، ص.138.

[3]- كمال بن يونس، **"التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"**، مجلة السياسة الدولية(القاهرة)، ع. 184، (أفريل2001)، ص.54.

[4]-رنا العاشوري سعدي، " التجربة الديمقراطية في تونس: هاجس متأصل ومسار متعثر آراء ومناقشات"، **مجلة المستقبل العربي**، ع.423(أفريل2014)، ص.164.

[5]-مناصر ماركسي حول الإصلاح ولدستوري السياسي في دول المغرب العربي

[6]- **أسباب الثورة**، في: http://www.moqatel.com/openshare/behouth/siasia21/thura_tunis/sec07.doccvt.htm، (20 /2016/06 على الساعة12.00).

[7]-مصطفى الفيلالي وآخرون، **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خط الطريق** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012)، ص.309.

8-سالم لبيض، **"الأزمات الاجتماعية والسياسية وإدارتها: تونس1957-1987"**، مجلة تونس علوم إنسانية (تونس)، ع.18(فيفري2005)، في:**http://www.alhiwar.net/shownews.php?=13181** (15/ 09/ 2016على الساعة 11:00)، ص. 203.

[9]-محمد مالكي وآخرون، **ثورة تونس : الأسباب والسياقات والتحديات** (بيروت: المركز الغربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، 2013)، ص.191.

[10]-عبد العالي حامي الدين، **الثورة الشعبية في تونس: مدى قابلية النموذج للتعميم** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011)، ص.03.

[11]-عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة**، مرجع سابق، ص.103.

[12]-محمد مالكي وآخرون، مرجع سابق، ص.34.

[13]-عزمي بشارة، مرجع سابق، ص.106.

[14]-محمد مالكي وآخرون، مرجع سابق، ص.63.

[15]- محمد مالكي وآخرون، مرجع سابق، ص.40.

[16]-ناجي عبد النور، " الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثالثة من التحرير السياسي"، **المستقبل العربي**، ع. 387، 2011.

ص.140.

[17]- العربي صديقي، **تونس: ثورة المواطنة، ثورة بلا رأس** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، 2011)، ص.8.

[18]- جمال بوعجاجة، **الثورة التونسية والمسألة الدينية 23يوليو2013**، مركز الجزيرة للدراسات، في: http://www.addthes.com، (2016/03/30 على الساعة21:00).